الباب الرابع

الأمن الثقافى والمؤسسات

obeikandl.com

obeikandl.com

الصحافة الإلكترونية والأمن الثقافي

كانت اللغة ولا تزال وسيلة اتصال بين البشر، وتنوعت أساليب التواصل فمن نطق وسماع مباشرين إلى لغة مكتوبة ومقروءة إلى نطق وسماع عبر الأثير من خلال أجهزة البث المعروفة ، وقد بدأت الصحافة كوسيلة تواصل منذ أن عرف الإنسان الكتابة ، وليست الرقع والمنقوشات الحجرية سوى صحف كتبها أناس أرادوا للغير أن يطلع عليها ، ومع تطور وسائل الاتصال ظهرت الصحافة الورقية والتي كانت في بداية عهدها لفئات تمثل الطبقة الغنية ، إذ أنها كانت مكلفة وغالية الثمن وما لبثت أن انطلقت لتنتشر بسرعة مع انتشار المطابع ، وتنوعت الإصدارات من فكر وسياسة وعلوم ومجتمع وغير ذلك ، وكانت الصحف السياسية التي لا تتماشى مع سياسة حكومة بلدها كثيراً ما تصادر أدواتها ويلاحق محرروها ، وظلت الصحافة لسان حال الحكومات وفي أحيان نادرة لسان حال الشعوب وتربعت على عرش ما أطلق عليه اسم السلطة الرابعة ، ولا تزال تحمل لقب صاحبة الجلالة ، ويحلو للبعض تسميتها أو بالأحرى تسمية مهنتها بمهنة المتاعب وجاء اختراع الحاسب ليشهد العالم بعمومه ثورة بالمعلومات ، واختلفت نسبة استخدام الحاسب من بلد لآخر العربي حيث انتشرت بسرعة أدوات التواصل كالبريد الإلكتروني والصحافة الإلكترونية هذا التسارع بنمو وازدياد

الشبكة العنكبوتية جعل الوطن العربي ولاسيما دول الخليج بوصفها موطن النفط يواجه تحديات كبرى فرضت عليه ، من تلك التحديات مواجهة القرصنة الالكترونية والإرهاب الإلكتروني وهذان مصطلحان حديثان وبداية يجب أن نقر بأن الصحافة الالكترونية بدأت بالظهور والانتشار حيث خطت لنفسها طريقاً غير مسبوق وأوجدت مهناً جديدة ، وعلاقات عمل جديدة ، وفرضت قضايا جديدة ، على الساحة الإعلامية فالصحافة الالكترونية واقع يفرض نفسه والصحافة الورقية اليوم تواجه تنافساً حقيقياً من قبل الصحافة الإلكترونية ، إلا أن الأخيرة ما زالت تواجه الكثير من العثرات و أبرزها أن حوالي 85% من المواقع على الشبكة العنكبوتية هي باللغة الانجليزية و١٥ % بباقي اللغات و توجد بعض المشاكل في الشفرات المعرّفة للغة العربية لأنها عالية التكاليف و يتعذر الحصول عليها ، إضافة إلى أن العاملين في الصحافة الالكترونية العربية معظمهم هواة غير محترفين والمواقع على الشبكة العنكبوتية تنقسم الى مواقع تجارية ومواقع تفاعلية تعتمد على التفاعل مع الزوار من خلال المنتديات والحوارات المكتوبة ومواقع تعريفية تعمل على التعريف بأنشطة المؤسسات ومواقع إعلامية تكميلية هذه المواقع تتكامل مع المواقع في مؤسسات إعلامية سواء صحفية أو إذاعية أو فضائية . مثال : مواقع الصحف الورقية وهذه تتسم بالترويج للمؤسسة الإعلامية التي تتكامل معها وتدعم دورها الإعلامي و لا تنتج مادة إعلامية أو

صحفية غير منتجة في مؤسساتها الأصلية إلا في تطابق ضيق و ربما يتم إعادة إنتاج المواد المتوفرة بما يتناسب مع طبيعة الانترنت ومواقع صحفية وتعتبر هذه المواقع صحفية بحتة فهي لم تنشأ من خلال مؤسسة تجارية و لم تنشأ مكملة لمؤسسة إعلامية و لكنها تأسست لتقوم بدور صحفي منذ البداية فهي تعتمد على هياكل إدارية منتظمة وتركز على تقديم مواد صحفية في قوالب صحفية غالباً من قبل محترفين ويجب أن نعترف أن الانترنت والصحافة الإلكترونية أصبحا حقيقة لا مجال لتجاوزهما أو نكرانها أو الحد منها ، نحن أمام واقع راح يفرض نفسه علينا ، صحيح أننا نستطيع بتقنيات برمجية أن نعطل بعض المواقع التي تنفث سمومها ، ولكننا لا نستطيع مهما بلغ عدد موظفي الرقابة أن نوقف سيل المعلومات ، حتى المواقع التي يمكن تعطيلها تستطيع العودة إلى الشبكة بعناوين جديدة ، وإلى أن يتم اكتشافها ستكون قد أفرغت الكثير من سمومها في جعبة المتلقي الذي يكون غالباً هو من يبحث عن تلك المواقع إما ليحذر منها أو حباً للاستطلاع ولمعرفة الرأي الآخر فهل من ضوابط ؟ وقبل الخوض في هذا الميدان يجب أن نميز ما بين صحافة الكترونية وافدة بهدف النيل من هويتنا وصحافة الكترونية وافدة ولكن ليس لها غايات معادية وحتى نكون في أمان من أعمال القرصنة يتطلب لكادرنا الذي دربناه أن يكتب في موقع أو مواقع لكل منها دومين مستقل غير تابع ومحجوز على ريسيلر يتبع سيرفر مضمون ، ومن هنا يجب

الحيطة من المواقع التي تعطي مساحات مجانية ، ونؤكد أن لا شيء بالمجان في عالم الإنترنت ، أحياناً يدفع المستثمر دون أن يدري ما يدفعه وهناك الكثير من المشاكل التي تواجه الصحافة الإلكترونية العربية مثل غياب الإطار القانوني فحتى الآن لا يوجد قانون كقانون المطبوعات ، ولا يمكن ضبط مخالفات أصحاب المواقع بسهولة ، إذ أنه مع انتشار ما يسمى مقهى الإنترنت لا يمكننا تحديد هوية الشخص الذي يرسل المعلومات ، ومن أساليب القرصنة اعتماد ما يسمى بالاختراق ، إذ يمكن لقراصنة الإنترنت الدخول إلى مواقع يعتقد أصحابها أنها آمنة ، ويقوم هؤلاء القراصنة بكتابة ما يحلو لهم ، ويستطيع أصحاب المواقع تبرئة أنفسهم من التهم التي يمكن أن توجه ضدهم ، وفي حالات نادرة يمكن كشف الكاتب من خلال التوقيع الرقمي أو ما يسمى الآي بي – أو العنوان الفريد فالصحافة الالكترونية تحاول الآن فرض نفسها على الساحة الإعلامية العربية نحن نحتاج إلى أن نمحو الأمية ، لم يعد الجهل بالقراءة والكتابة أمية ، يجب أن نبحث عن اسم آخر ، الأمية اليوم هي الجهل بالمعلومات – بأنظمة الحاسوب وبالدخول إلى عالم الإنترنت ،

لتحقيق نوع من الطمأنينة ، فالعلاقة ترابطية بين كل أشكال الأمن المطلوبة ، لأن تحقيق الأمن الاقتصادي العربي يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي ، وهذا يحتاج إلى مجتمع مستقر يعيش الأمن السياسي ، وإن تحقيق الأمن السياسي مقرون بمجتمع تحقق فيه

حرية الرأي وحرية التفكير وحرية التعبير ، شريطة أن تمارس هذه الحرية وفق الأسس القومية والوطنية ، وأن يكون مرام تلك الممارسة لخدمة المصلحة العامة ، وهذا المجتمع يجب أن يخلو من الاتجاهات العنيفة والمتطرفة المزعزعة للاستقرار كما أن الأمن العسكري يتطلب تحقيق التوازن الاستراتيجي والبحث عن سبل مواجهة الآلة العسكرية المعادية ، ونقول أن الأمن العسكري محقق عندما ينام المواطن قرير العين ، وحدود بلاده آمنة ، ويكون ذلك بتحقيق توازن عسكري لمواجهة كل أنواع التهديد وأمن المياه أمر متعلق باستمرار التدفق الحر للمياه النابعة من مناطق مجاورة ويكون هذا الأمن متحققاً عندما لا يكون هناك احتكاراً لهذه الثروة التي أنعم الله بها علينا .

أما أمن المعلومات : ولعل وجه الحداثة يكمن في انتشار الحاسوب وانتشار الإنترنت في العالم ، فمع كل لحظة تمضي تزداد شبكة الانترنت العالمية اتساعا سواء من حيث ازدياد عدد المشتركين أو من حيث ازدياد المواقع وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ازدياد حجم المعلومات التي تنتقل عبر الشبكة ومن المعلومات ما تمتلك أهمية من حيث مادتها لا من حيث حجمها ، و بالتالي هي تساوي الكثير هناك بعض المعلومات يكون مباحاً للعموم إذ يكفي أن تكتب في أحد محركات البحث العبارة التي تبحث عتها وسوف يقوم محرك البحث باستعراض المواقع التي تحتوي على طلبك إنما هناك معلومات تكون مباحة لأشخاص معينين دون سواهم و لا

يمكن الوصول إليها إلا عن طرق كلمة مرور أو عنوان فريد ، و غالباً ما تكون هذه المعلومات سرية أو خاصة كتلك التي توضع في صندوق البريد الالكتروني فلا يصل إليها إلا صاحبها المرسل إليه و تلجأ الحكومات أو الشركات وكذلك الأفراد إلى تحميل مواقعهم بالمعلومات ليتمكنوا من الوصول إليها بسهولة عند الحاجة ، من هنا كان لابد من اللجوء إلى أمن المعلومات الذي يتطلب نظام حماية على مستويين اثنين حماية حاسوب المستخدم من الاختراق سواء كان الاختراق بهدف القرصنة أو لعمل تخريبي ، والثاني حماية المواقع أو السيرفر الذي يؤمن الاتصال بالانترنت ، وهذا عمل صعب على الأفراد يجب أن تقوم به الحكومات والشركات الكبرى نظراً للتكلفة المادية الكبيرة التي يتطلبها هذا المستوى من الحماية وعلى المستوى الأول يمكن حماية الحاسب من الاختراق المباشر أي أن يلجأ شخص إلى القرصنة و إرهاب المعلومات دون الاستعانة بالشبكة ويتم ذلك بتشغيل الحاسب المستهدف والعبث به وتتم الحماية في وضع كلمة مرور يطالب فيها النظام بعد الإقلاع مباشرة وقبل أن تظهر نافذة سطح المكتب ، إلا أن هذه الطريقة ليست مجدية تماماً فالقرصان الذي يملك الوقت الكافي لنزع Mother board قادر بذلك على إلغاء المطالبة بكلمة مرور للدخول إلى النوافذ.

وهناك حماية من نوع أخر كأن يقوم المستخدم بتغيير امتداد ملفاته الخاصة ومع ذلك فهذه الطرقة غير فعالة في الحماية إذ أن القرصان

الذي يملك بعض المعلومات عن برامج فتح الملفات قادر على اختيار البرنامج الخاص لكل ملف ولذلك سعت بعض الشركات إلى توفير الحماية من خلال ما يسمى أمن المعلومات البيولوجي

يقول خبراء الآمن : أن الطريقة الوحيدة لحماية أي نظام حاسوبي بفعالية ، هي عبر إضافة طبقات متكاملة من التقنية ، لا تتضمن فقط أنواعاً مختلفة من أنظمة التحقق البيولوجي ، كأنظمة مسح الوجه و البصمات ، بل تتضمن كذلك ، بطاقات ذكية ، و تشفير ، وكلمات سر و على الرغم من أن القطاع الخاص مازال يختبر أنظمة التحقق البيولوجي ، إلا أن عدداً من الحكومات بدأت بتطبيقه فعلاً

وعلى حكومات دول المنطقة ، بالإضافة إلى اعتمادها على أحدث الحلول التقنية المعتمدة في العالم لحماية البيانات ، أن تعتمد على تنفيذ إجراءات حماية يدوية داخل المؤسسات تحميها من التهديدات الداخلية و الخارجية في آن معاً ولا تزال هناك عقبات كثيرة تعيق أمن المعلومات العربي منها نقص الكفاءات العلمية ، وكذلك عدم الثقة بشركات الحماية ، والخوف من أن تقوم تلك الشركات نفسها بتسريب المعلومات التي تقوم بحمايتها إن أمن المعلومات العربي لا يزال في مرحلة الطفولة و رغم أن تقنيات الاتصالات باتت في متناول أغلب الدول العربية فإنها لا تزال تفتقر إلى الحماية الذاتية ، فهي دائماً تستعين بالشركات الأجنبية سواء من أجل حجز النطاقات على الشبكة أو من أجل توفير سبل الحماية

كالجدار الناري مثلاً ، إلا أنه لم يتوفر بعد لدينا نحن العرب ما نخاف عليه على الشبكة العالمية من معلومات إلا القليل هذا إذا استثنينا دول الخليج العربي ، فأسرار التكنولوجيا العربية في الصناعات الثقيلة سواء المدنية أو العسكرية ليست هدفاً لدى قراصنة المعلومات لسبب بسيط هو أنه لا نملك هذه التكنولوجيا إن أمن المعلومات العربي ضرورة ملحة يفرضها الواقع ، ونحن نعترف أننا لم نصل إلى المستوى الأمني المطلوب إما للتكلفة الباهظة التي يتطلبها نظام الحماية وإما لقلة الخبرات والكفاءات في هذا المجال ، والمطلوب منا أن نكون حذرين في التعامل مع المعلومات المتدفقة عبر الشبكة لسببين أحدهما قطع الطريق على العولمة و ما يحمله هذا المصطلح من معنى ، والحد من الغزو الثقافي ، والآخر لتأمين بعض الحماية لمعلوماتنا من الاختراق ، و لعلَّ الإجراءات التالية كفيلة بتوفير الحد الأدنى من أمن المعلومات

عدم فتح رسائل البريد الالكتروني مجهولة المصدر فقد يكمن فيها أحد أخطر أنواع الفيروسات تفريغ محتويات البريد الالكتروني من الرسائل التجارية التي لا تهمنا و التي ترسلها بعض الشركات للدعاية دون إذن مسبق من قبل صاحب البريد الالكتروني.

الحذر من العروض المجانية فقد لا يخلو بعضها من الفيروسات.

اختيار كلمة سر معقدة تتجاوز الست أحرف وحفظها وعند التعامل مع الشبكة وعدم الدخول إلى المواقع غير الآمنة ويمكن فتح الموقع وحفظه

بطريقة حفظ باسم وتصفح الصفحات المحفوظة وتدريب العناصر و اختيار الكفاءات الجيدة للعمل في مجال المعلومات .

متطلبات تحقيق الأمن الثقافى

التى تُسهم بدور كبير فى مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية للأمن الثقافى.

أولاً: المتطلبات الدينية وتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات الدينية فى الاحتياجات الضرورية للتوعية الدينية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى وهى تتمثل فى ترسيخ العقيدة الدينية وتنمية الوعى الدينى وتعلم اللغة العربية، وذلك على النحو التالى:

أ – ترسيخ العقيدة الدينية :تمثل العقيدة الدينية صلة إلهية ومنهج إنسان يتسم بالبساطة والوضوح والقوة، وهى تتخذ طريقها إلى قلب الإنسان شاملة الإيمان بالله ورسله وكتبه وملائكته وكافة نواحى العبادة بالله، فالعقيدة قوامها رفع مستوى الإنسان حتى يؤدى وظيفته فى الوجود على نحو يتفق مع شرف نسبه وأصل خلقته فالعقيدة الدينية هى المحور الأساسى الذى تدور حوله بقية جوانب الدين ومحاوره، كالعبادة والسمو

الروحى والأخلاق، والقيم الاجتماعية وغيرها، لأن اعتقاد الفرد أو الجماعة فى عقيدة ما، توجه التصرفات، فتأتى متفقة مع مبادئ وتوجيهات هذه العقيدة ومن دواعى الاهتمام بترسيخ العقيدة الدينية الإسلامية فى عصرنا الحالى ما يلى:

١- أن العقيدة الإسلامية الصحيحة تحمى الشخصية المسلمة من الذوبان فى غيرها، وتبعدها من أن تذوب فى زحام الحياة المعاصرة، خاصة أنها مستهدفة .

٢- أنَّ الوقت المناسب لغرس هذه العقيدة، وإنمائها من الناحية التعليمية، إنما هو فترة التعليم العام، لأن الطالب فى هذه المرحلة يميل إلى التعمق فى أسرار الكون، وفى سنن الله الكونية وإلى التوسع فى الاتصال بالأشياء لمعرفة العالم وارتياده، كما نجده متحمساً للإصلاح والتطوير، وتبدأ تظهر ميوله واتجاهاته الخاصة،ويهتم إذ ذاك بالمسائل الدينية والعلمية، والمثل العليا.

٣- يساعد ترسيخ العقيدة الإسلامية فى تأكيد المدخل العلمى فى فهم تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى تصبح هذه المظاهر عملاً وسلوكاً موجهاً لطلاب هذه العقيدة فى تسيير أمورهم وحل مشكلاتهم.

٤- إنَّ ترسيخ العقيدة لدى النشء يحول الإسلام والمسلمين إلى قوة كيفية، وردهما إلى سابق عهدهما.

٥- إنَّ ترسيخ العقيدة الدينية فى نفوس الشباب منفعة للدين والدنيا معاً، والحفاظ عليها تماسك للمجتمع ضد الأخطار التى تواجهه من خلال التهديدات الموجهه لأمنه وثقافته الدينية، والتى تستهدف النيل من ديننا وعقيدتنا بزرع أفكار مشوهة ومفاهيم مغلوطة عن الدين والإنسان والكون والحياة، وما يتصل بالأمور الروحية والغيبية وحقيقة الخالق ووحدانيته والانفتاح على الثقافات العالمية حتى يتم تحقيق الأمن الثقافى فى ضوء التحديات الموجهة إلى العقيدة الدينية فى عالمنا المعاصر.

ب- تنمية الوعى الدينى يُعد الدين نظام الحياة الكامل الشامل لنواحيها الاعتقادية والفكرية والعلمية، وهو النظام المبنى على طاعة الله وإخلاص العبودية له وحده، فالدين لا غنى عنه لتماسك المجتمع وتقدمه، لأنه ينظم حياة الناس، ويحدد العبادات والمعاملات التى تحكم نظام الحياة فالوعى الدينى من خلال المعلومات الدينية، ومعرفة القضايا الدينية المعاصرة يؤدى إلى تقوية قدرة الفرد على مواجهة أحداث وصدمات الحياة، بالإضافة إلى الحفاظ على ثقافة المجتمع ووحدته ضد الأخطار والتحديات الخارجية، وذلك على النحو التالى:

١- الوعى بالمعلومات الدينية:

٢- الوعى بالقضايا الدينية المعاصرة:

ومن أهم هذه القضايا الدينية:

أ - التطرف الدينى ومن صوره (شيوع الفساد والانحلال فى المجتمع العربى - استغلال الحركات الدينية لسوء الأوضاع الاقتصادية للعائلة المسلمة)

ب- الزواج العرفى بين شباب الجامعات

<u>ثانياً: المتطلبات الأخلاقية وتحقيق الأمن الثقافى :</u>

ويقصد بها الاحتياجات الضرورية للتوعية الأخلاقية بحيث تسهم فى تحقيق الأمن الثقافى فى مصر، وهي تتمثل فى التربية الأخلاقية وتنمية القيم الأخلاقية وذلك على النحو التالى

أ – التربية الأخلاقية

ويمكن إبراز وظيفة الأخلاق فى بناء المجتمع وإصلاحه فى النقاط التالية:

١- بناء المجتمع القوى البنيان، المترابط الأطراف المستقر الآمن فى جميع مجالات الحياة المتعددة.

٢- العمل على بناء الحضارة، لأن الأخلاق هى الرابطة التى تحفظ الحضارة من الانهيار، وتوجه الحضارة وجهة خير.

٣- بناء المجتمع المتقدم، لأن إهمال الأخلاق والتربية الأخلاقية يؤدى قطعاً إلى التأخر الاجتماعى ويؤدى بدوره إلى تفكيك المجتمع لا محالة.

٤- أنَّ الأخلاق تجعل سلوك الفرد متصفاً بالثبات والتماسك والتوافق، فمثلاً عواطف الفرد نحو أسرته لا تتصادم مع عواطفه نحو وطنه ومجتمعه.

٥- الأخلاق تعطى قوة فى الإرادة والعزيمة، وتُمكن الشخص من أن يحدد اختياره للمسلك المستقيم.

ب - تنمية القيم الأخلاقية : تحتل القيم مكانة مهمة فى حياة الفرد والمجتمع، فهى تمثل المبادئ الكامنة لدى الفرد التى تعمل على توجيه سلوكه وتصرفاته فى المجتمع فى جميع نواحى الحياة.

فالقيم هى المبادئ والمعايير التى وضعها المجتمع، لتحديد المرغوب فيه، وغير المرغوب من أنماط السلوك، كما أنها الصفات الشخصية التى

يفضلها أو يرغب فيها الناس فى ثقافة معينة ومن المصادر التى تُشتق منها القيم فى المجتمعات البشرية:

١- التشريعات السماوية ٢- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

والقيم الأخلاقية لها أهمية كبرى فى كونها تهدف إلى التعرف على النسق القيمى السائد لدى الشباب، كما أنها تتكون عند الإنسان عن طريق العمل ومواقف الخبرة المختلفة التى يمر بها للتمييز بين الخير والشر فى حياته والقيم الأخلاقية تُسهم فى تشكيل سلوك الفرد، لأنها تحدد له أهدافه، وتكون مرجعاً للحكم على سلوكه، كما تساعد الفرد على تحمل المسئولية، واتخذا القرارات المناسبة لمواجهة المواقف المختلفة التى يتعرض لها، مما يحقق له الأمن والاستقرار بين أعضاء المجتمع، ويواجه كافة تحديات المستقبل المتمثلة فى تيار العولمة والانفجار المعرفى والتقدم العلمى.

ثالثاً: المتطلبات الاجتماعية وتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات الاجتماعية فى هذه الدراسة هى احتياجات ضرورية للتوعية الاجتماعية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، وهذه الاحتياجات متمثلة فى التنشئة الاجتماعية السليمة بين الشباب فى مصر وتنمية الوعى بالمشكلات المجتمعية لدى

الشباب وتنمية القدرات الإبداعية بين الشباب وتدعيم حوار الثقافات لدى الشباب، وذلك على النحو التالى:

أ ـ التنشئة الاجتماعية السليمة :

التنشئة الاجتماعية هى العملية الأساسية التى يصبح الفرد عن طريقها مندمجاً فى جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها، ومعرفة دوره فيها، كما أنها عملية مستمرة على مدى الحياة من المهد إلى اللحد، ويتعلم الفرد عن طريقها كيفية أداء أدواره الاجتماعية المختلفة، فالتنشئة الاجتماعية عملية دينامية تشتمل على التفاعل بين الفرد والمجتمع وتُعد التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية فى حياة الفرد، فعليها تعتمد مقومات شخصيته، ومن خلالها يتكيف مع بيئته الاجتماعية فى ضوء أهداف المجتمع الذى ينتمى إليه وتكمن الوظائف الأساسية للتنشئة الاجتماعية فى تنمية الجانب الاجتماعى للفرد من خلال النقاط التالية:

١ ـ اكتساب الثقافة، حيث تتضمن ثقافة المجتمع أموراً كثيرة منها: اللغة، والتاريخ، والعادات والتقاليد، والمشكلات، والآمال، والمهارات وغيرها من الجوانب التى تعد ضرورية لتحقيق وحدة المجتمع وتجانسه وتماسكه.

٢- تحقيق التواصل بين الجانب الثقافى والجانب الاجتماعى، وذلك عن طريق غرس القيم الثقافية للمجتمع فى أعماق الفرد حفاظاً على شخصيته القومية، وتحقيق الولاء والانتماء للمجتمع.

٣- التفاعل الاجتماعى بين الأفراد هو حقيقة المجتمع، والثقافة هى نتاج التفاعل، وبذلك تعد الثقافة طريقة حياة للمجتمع، فكل فرد يمكنه تعلم السلوك الثقافى الاجتماعى الذى يعتمد كلياً على ثقافة المجتمع وتراثه.

٤- تعليم الأفراد لأدوارهم المتوقعة منهم، وهذا يشكل معياراً لتطبيق قيم وعادات وسلوكيات أقرها المجتمع على كل فرد.

ومن ثمَّ، تُعد التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات التى تتم داخل البناء الاجتماعى لأى مجتمع، فهى تغرس القيم الثقافية، وتشكل شخصية الفرد فى ضوء ثقافة المجتمع وأهدافه واتجاهاته والقيم والعادات المتعارف عليها، حتى يتحقيق الولاء والانتماء للمجتمع فى ظل التحديات المعاصرة، التى تُشكل تهديداً واضحاً لعملية التنشئة الاجتماعية للفرد من خلال مؤسساتها المختلفة (الأسرة، والمدرسة، ودور العبادة، ووسائل الإعلام، وجماعة الرفاق... وغيرها)، فى المجتمع .

ب- تنمية الوعى بالمشكلات الاجتماعية :

يقصد بالمشكلة الاجتماعية مجموعة المواقف أو الظروف التى يرى فيها المجتمع تهديداً لكيانه أو أنظمته الثابتة، ومن ثمَّ كانت الحاجة إلى التخفيف منها أو علاجها، ومعنى ذلك أنه لا يخلو مجتمع من المشكلات لأن الحياة الاجتماعية بطبيعتها تثير المشكلات التى تواجه الإنسان وتدفعه بالتالى إلى البحث عن حلول لها، وغالباً ما ترتبط هذه المشكلات ارتباطاً وثيقاً بالتغير الاجتماعى فالتغير الاجتماعى غير المتوازن يؤدى إلى ظهور هوة أو فجوة ثقافية، مما يؤدى إلى حالة انحلال أو تفكك اجتماعى، ومن مظاهر هذه الهوة الثقافية وذلك التفكك الاجتماعى فى المجتمع ظهور المشكلات الاجتماعية، نتيجة لعجز الثقافة السائدة عن مقابلة الاحتياجات لأفراد المجتمع ونظمهم الاجتماعية، وهذه المشكلات تتوقف بدرجة كبيرة على مدى ارتباط التغير بأساسيات الحياة الاجتماعية، ومدى الفجوة والمسافة بين الجوانب المتغيرة والجوانب غير المتوفرة فى الثقافة.

ج- تنمية القدرات الإبداعية : تواجه المجتمعات عامة والعربية خاصة تحديات مصيرية فرضتها مجموعة من المتغيرات العالمية، وعليها لكى تواجه هذه المتغيرات أن تهتم بإكساب الشباب القدرة على التفكير والإبداع خاصة حتى يكون الشباب قادراً على حماية الشخصية الوطنية

والقومية وذلك بما يخدم عملية التنمية البشرية الشاملة والتعليم العصرى تعليم يجب أن يكون فيه حسن التصرف وسلوك علمى وعقلانى ، والاعتماد على النفس، والتعليم الذاتى والنقد وإتقان مهاراته، كأساس لتنمية الإبداع، لتطوير البيئة والمجتمع والالتفات إلى المعرفة الشاملة

رابعاً: المتطلبات السياسية وتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات السياسية الاحتياجات الضرورية للتوعية السياسية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى ، وهي تتمثل فى

أ – إكساب الشباب معايير المواطن الصالح فى المجتمع:

لقد أصبح مفهوم المواطنة الصالحة من أكثر المفاهيم السياسية التى تهتم بها الدول المختلفة فى ظل التحولات المتسارعة التى تشهدها شعوب العالم، لأنها تمثل الانتماء والولاء للوطن والدفاع عنه ضد التهديدات الخارجية والداخلية.

ب- المشاركة السياسية لدى الشباب:

تعد المشاركة السياسية أحد نواتج تكوين الوعى السياسى لدى الأفراد، حيث تعبر عن فاعلية التربية السياسية سواء المقصودة أو غير المقصودة، وتتويج لأثر نظام التعليم على علاقة السياسة بالمجتمع

ومؤسسات الدولة المختلفة والمشاركة السياسية عملية مكتسبة، يتعلمها الأفراد من خلال تعاملهم مع العديد من الجماعات داخل المجتمع، كما تتوقف قدرة ممارسة الفرد للمشاركة السياسية على مدى توافر المفاهيم والمعلومات السياسية لديه، ولذلك تختلف مستويات المشاركة السياسية من فرد لآخر حسب المستويات التعليمية والاجتماعية والانتماءات السياسية كما يُشير مفهوم المشاركة السياسية إلى أنها العملية التى يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعى فى صياغة نمط الحياة المجتمعية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة فى وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، أو تحديد دوره فى إنجاز المهام اليومية، التى تتجمع على المستوى القومى فى صورة أهداف عامة، يكون الفرد مقتنعاً بها ومشاركاً فى صياغتها ومدافعاً عنها فى مواجهة كل ما يتعرض سبيل تحقيقها من عقبات.

ج- إكساب الشباب مبادئ حقوق الإنسان:

مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى مجموعة من الحقوق الشخصية المتعلقة بالإنسان الفرد، التى تؤكد الحق فى الحياة والأمن الشخصى والتحرر من العبودية وإلغاء جميع أشكال التعذيب والمعاملة اللا إنسانية كما أنَّ حقوق الإنسان مجموعة من المبادئ والقيم تعكس احترام كرامة

الإنسان وإعلاء قيمته، وكان الإسلام أول من أعلن حقوق الإنسان وناضل من أجلها، كما اتسعت مجالات حقوق الإنسان باتساع دائرة المعرفة، وبتطور النظام الدولى فأصبح هناك ثلاثة أجيال لها- الأول: خاص بالحقوق السياسية والمدنية، والثانى: خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والثالث: خاص بحق الفرد فى التضامن والسلام العادل والتنمية والبيئة النظيفة وتشهد حقوق الإنسان فى العصر الحالى اهتماماً كبيراً من الدول المتقدمة والنامية، لما لها من أهمية فى تحقيق الأمن والسلام العادل بين جميع الشعوب، ويرجع ذلك إلى التطورات التكنولوجية والذى أصبح جزءاً كبيراً منها يهدد حقوق الإنسان واحترامها لدى الأفراد وخاصة فى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

ففى عصر العولمة أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان واحترام مبادئها هو أول أهداف العولمة السياسية، وأصبح التأكيد على عالميتها من أسمى أهدافها، لدرجة أن شرعية الحكم فى أى دولة أصبحت تقاس بمدى احترامها وممارستها لمبادئ حقوق الإنسان، وبهذا أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولى، وصدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان،وبدأت الأمم المتحدة فى إنشاء آليات لمراقبة تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان وهناك سلبيات تتمثل فى إغفال التنوع الثقافى بين شعوب العالم والسعى نحو تطبيق مبادئ حقوق الإنسان عن طريق فرض نمط وحيد

من الثقافة الغربية، كما أن بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان غربية الطابع، تؤكد على الحرية الفردية وليست الحرية الجماعية، أى أن ليس لها محددات واضحة أو مضمون يجعلها ملموسة وتتضح ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان واحترامها بين جميع شعوب العالم، وخاصة فى ظل التغيرات المعاصرة التى تهدد هذه الحقوق كما إنّ تدعيم واحترام حقوق الإنسان ركن أساسى فى تحقيق الأمن الثقافى حيث الاهتمام بهذه الحقوق يحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع، ويحمى من الانحرافات الأخلاقية ومن العنف والإرهاب، والتقاليد والقيم الغربية، فى ظل الهيمنة الثقافية الإعلامية من جانب واحد.

خامساً: المتطلبات الاقتصادية وتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات الاقتصادية هى احتياجات ضرورية للتوعية الاقتصادية بحيث تُسهم فى تحقيق الأمن الثقافى، وهذه الاحتياجات متمثلة فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب وإكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل، والتكامل الاقتصادى العربى، وذلك على النحو التالى:

أ – تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب: الوعى الاقتصادى يعنى عملية استيعاب وفهم الأفكار والمعلومات والمشاعر، تلك التى تدور حول موضوع أو جملة موضوعات اقتصادية كما يُعرف بأنه: جملة المفاهيم

والحقائق والقيم الاقتصادية التى تشكل لدى الأفراد إطاراً عقلياً ومهارياً يمكنهم من فهم الواقع الاقتصادى فى المجتمع، وما يتضمنه من سياسات وتحولات ومشكلات، ويوجه ممارستهم وأنشطتهم الاقتصادية بشكل يسهم فى تنمية المجتمع، ويحقق تقدمه والحفاظ على مكانته الاقتصادية بين المجتمعات والدول الأخرى فى العالم.

فالإنسان هو العامل الأساسى فى التنمية، ووعى هذا الإنسان يُعد العامل الهام فى مواجهة مشكلاتها، حيث يؤدى انخفاض الوعى الاقتصادى لدى أفراد المجتمع إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على البلاد، وينعكس الأثر الإيجابى للوعى الاقتصادى فى نجاح المشروعات والاستثمارات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المعلومات والأفكار الاقتصادية هى حجر الأساس فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب، وهذا الوعى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ينمو بالتطور المعرفى، ويزداد بانتقال الخبرة من عصر إلى عصر آخر.

ب- إكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل: السبيل الحقيقى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية،ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية فى البلاد النامية فى ظل العولمة الاقتصادية، هو إبراز دور التعليم وأهميته فى مجال الاقتصاد، خاصة فى ظل سرعة النمو السكانى، ومواجهة متطلبات التطورات التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية العملاقة حيث أدى تزاحم

مطالب النمو الاقتصادى إلى محاولة إيجاد معادلة جديدة بين الاقتصاد والتربية تربط بين حاجة النمو الاقتصادى إلى الأعداد الكافية من الأفراد المدربين، وبين النمو التعليمى من ناحية، وبين المهارات المعرفية اللازمة لمجالات التنمية المختلفة، وبين مستويات التعليم من جهة أخرى، وبهذه المحاولة اتضح الارتباط بين الحاجة إلى الاستثمار المادى والاستثمار البشرى، وزادت العلاقة بين متطلبات التعليم المادية وبين متطلبات النمو الاقتصادى من القوى البشرية المؤهلة ثم انتقل التعليم من مجرد خدمة تؤدى إلى عملية استثمار له عائد محسوب، حيث إنَّ الاستثمار فى التعليم هو استثمار فى البشر، فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات التى تجعل منه قوى عاملة منتجة مشاركاً فى خطط التنمية الاقتصادية، قادراً على فهم واستيعاب التغيرات الاقتصادية السريعة فى عالم اليوم فلابد من العمل على تطوير التعليم وتحديثه، حتى تكون هناك سياسة تعليمية واضحة المعالم، تأخذ فى الاعتبار علاقة التعليم بالأوضاع الاقتصادية حتى يتم ربط حقيقى بين النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل فى المجتمع المصرى.

ويشير مفهوم سوق العمل إلى أنه تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التى تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف كما يقصد بسوق العمل بصفة عامة العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه فى المجتمع خلال مدة زمنية أو فى وقت معين، حيث يتمثل عرض العمل

فى عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه فى المجتمع ، ويطلق على هذا العدد من الأفراد قوة العمل أو القوى العاملة، أما الطلب على العمل فهو ذلك الطلب الذى يصدر من جانب رجال الأعمال والمؤسسات العامة الخاصة والحكومية وغيرها، على عنصر العمل والبحث عنه فى المجتمع كما أنَّ لسوق العمل فى المجتمع المصرى آثاراً قوية وهامة على النمو الاقتصادى والاجتماعى من ناحية، وعلى أفراد المجتمع وأسلوب حياتهم من ناحية أخرى، فعندما يكون هناك توازن فى سوق العمل فإن ذلك يُسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى ويؤدى إلى زيادة كفاءة النظام الإنتاجى ، فضلاً عن التخفيف من مشكلات الفقر والبطالة فى المجتمع.

ولكن يتضح أن سوق العمل تتسم بزيادة مستمرة فى عرض العمل وفى عدد الأفراد الداخليين إلى سوق العمل لا تقابلها زيادة مماثلة فى حجم الطلب على العمل، مما يزيد من معدلات البطالة فى المجتمع ، ويوجد نوعاً من الاختلال فى سوق العمل، وقد يرجع ذلك إلى أسباب، منها:

١- انخفاض تكلفة التعليم فى مراحله المختلفة، مما أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، وسياسة التوظيف، وكذلك إنشاء العديد

من المعاهد والجامعات الخاصة التى لا يحتاجها سوق العمل، بالإضافة إلى القصور فى المعلومات عن سوق العمل فى مصر.

٢- خضوع قطاع الأعمال فى مصر حالياً ومنذ عدة سنوات لسياسة الخصخصة وتحويل كثير من وحداته إلى القطاع الخاص، مما يترتب على ذلك فى الأمد القصير انخفاض الطلب على العمالة، وتوقف بعض العمالة عن العمل والاستغناء عن البعض الآخر من أجل إعادة تنظيم هذه الوحدات ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة ربحيتها.

٣- ظهور العديد من القيم السلبية كالرشوة والسمسرة والفساد الأخلاقى والنصف والمضاربة والاختلاس، كل هذا كان من نتيجة فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً، واستبدالها بقيم أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية، وضارة بالمصالح القومية، ومهددة للبناء الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع، فأدى ذلك إلى خطورة على أمن المواطن الذى أصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل، مهما كانت خطورته، والعائد المادى الذى سوف يحصل عليه من هذا العمل.

ولكى يتم معالجة الاختلال فى سوق العمل والتصدى لمشكلة البطالة فى مصر، حتى يتم تحقيق الأمن القومى بصفة عامة،والأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر بصفة خاصة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وإقامة المشروعات التى توفر فرص عمل متنوعة لدى الشباب،وتنمية الوعى

لـديهم بأهميـة العمـل والعائـد الاقتصـادى والاجتمـاعى المتوقـع منـه، بالإضـافة إلـى ضـرورة وجـود سياسـة واضـحة المعـالم تكفـل الـربط بـين سياسـات التعليـم وسـوق العمـل وخاصـة فـى التعليـم العـالى للقضـاء علـى البطالة بين الشباب والمشكلات الناجمة عنها، والتى تمثل تهديداً واضحاً للأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر.

سادساً: المتطلبات الإعلامية وتحقيق الأمن الثقافى :

ويقصد بالمتطلبات الإعلامية الاحتياجات الضرورية للتوعية الإعلاميـة بحيـث تُسـهم فـى تحقيـق الأمـن الثقـافى لـدى الشـباب فـى مصـر، وهـذه الاحتياجات تتمثل فى التربيـة الإعلاميـة لـدى الشـباب والاهتمـام بمسـتوى الرسالة الإعلامية لـدى الشباب، والتعاون الإعلامـى العربـى، وذلـك علـى النحو التالى:

أ – التربيــة الإعلاميــة حيــث يشــكل الإعــلام أحــد أهــم دعــائم الثــورة التكنولوجيـة الحديثـة فـى مجـالا الاتصـالات، فـالإعلام هـو نشـر الكلمـة أو الخبر أو الرأى أو الفكرة أو الصورة علـى عامـة النـاس بإحـدى الوسـائل التاليـة: الكتابـة سـواء كانـت فـى كتـاب أو صـحيفة أو مجلـة أسـبوعية أو نشـرة إعلاميـة- الإذاعـة المرئيـة (التليفزيـون)- الإذاعـة المسـموعة فوسـائل الإعـلام تـزود الأفـراد بالأخبـار والمعلومـات والحقـائق والأحـداث الجارية التى تساعدهم على رفع مستواهم الثقافى وتدفعهم إلى العمـل مـن

أجل الصالح العام فى المجتمع ولكن مع التغيرات المعاصرة فى الثورة التكنولوجية حدث انقلاباً فى الإعلام ووسائله، حيث تحول إلى احتكار من جانب الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات، وأدى ذلك إلى إحداث هيمنة إعلامية وثقافية نتيجة عجز وسائل الإعلام العربية عن إحكام السيطرة على المعلومات وتعميقها فى نفوس الشباب العربى، بالإضافة إلى التقليد الغربى للعادات والقيم وفقاً للنموذج الاجتماعى العربى، فكل ذلك أدى إلى تهديد واضح للهوية الثقافية القومية، وزيادة حدة التبعية الثقافية للدول الغربية ومن ثمَّ، لابد من مواجهة هذا الاختراق الإعلامى من أجل حماية الذاتية الثقافية وتحقيق أمن ثقافى لدى الشباب فى الدول النامية، والعمل على مسايرة هذا التطور التكنولوجى الاتصالى، وذلك من خلال التربية الإعلامية فى المؤسسات التعليمية المختلفة لمواجهة هذا الغزو الإعلامى والفكرى الموجه إليهم.

فالتربية الإعلامية هى تعليم فنون الإعلام (الاتصال بأشكاله) فى المؤسسات التعليمية، وتنمية الوعى الإعلامى لدى الطالب فى مراحله المتقدمة، بما يؤدى إلى تكوين حس نقدى سليم يجعله يستطيع اختيار الرسائل الإعلامية من وسائل الإعلام العامة أو الدولية بفهم ووعى وعلى ذلك، فالتربية الإعلامية تعمل على تنمية الوعى الإعلامى من خلال قدرة الشباب على معرفة المعلومات والأخبار السليمة، والالتزام بالمعايير والتقاليد والقيم النابعة من نسيج المجتمع وذاتيته الثقافية

الأصيلة ومن أهم أهداف التربية الإعلامية فى ظل النظام العالمى الجديد ما يلى:

١- ربط الفرد بالجماعة من خلال النشر المستمر للموضوعات والقضايا والمعلومات التى تساعد على معرفة الجميع بما يدور فى مجتمعاتهم من أمور وقرارات تؤثر على اهتماماتهم ووجودهم داخل المجتمع.

٢- فتح النافذة الإعلامية على العالم- بغرض معرفة أهم أخبار وقضايا العالم، والإنجازات العالمية سياسية أو علمية أو ثقافية من أجل التطور المعرفى لأفراد المجتمع.

٣- التعريف بالحياة، من خلال التعرض بالنشر لخبرات ونماذج الآخرين واتجاهاتهم وعاداتهم وقيمهم، دون التعرض لجوانبها السلبية فى المجتمعات المختلفة.

٤- تنمية الحس الجمالى والفنى والتقنى، وذلك من خلال أحدث الوسائل الإعلامية المتقدمة، حتى يتم العرض السليم للمعلومات على المتلقى كما تسعى التربية الإعلامية إلى غرس العديد من أخلاقيات العمل الإعلامى فى نفوس الشباب، وذلك من خلال ما يلى.

obeikandl.com

١- حماية الذاتية الثقافية للأمة، مع احترام القيم والمبادئ العامة للمجتمع.

٢- الدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات العامة كحريات العقيدة، والفكر والرأى العام وغيرها.

٣- احترام تنوع الثقافات المختلفة، مع احترام الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة فى العالم.

٤- عدم نشر المعلومات السرية التى تشكل تهديداً للأمن القومى.

٥- تشجيع التدفق الحر للمعلومات المفيدة للأفراد فى المجتمع.

٦- الامتناع عن الدعوة إلى الحروب وإلى ممارسة العنف والتطرف.

٧- مقاومة التفرقة العنصرية، مع احترام سيادة الدولة واستقلالها.

٨- عدم تمجيد الجريمة أو الدعوة إليها، أو تشجيع الشباب على استخدام العنف أو إدمان المخدرات أو التحرش الجنسى.

ويتضح للباحث، إنَّ التربية الإعلامية لدى الشباب تؤدى إلى تنمية الوعى لديهم بأخلاقيات العمل الإعلامى، وتغرس فيهم الحس النقدى السليم الذى يجعل لهم القدرة على التميز بين الصالح والطالح من خلال

وسائل الإعلام المختلفة، حفاظاً على الذاتية الثقافية من قيم وعادات وتقاليد نابعة من هوية المجتمع المصرى، حتى يتم تحقيق الأمن الإعلامى والثقافى لدى الشباب فى مصر والوطن العربى، فى ضوء الهيمنة الإعلامية الغربية.

ب- الاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية لدى الشباب:

لاشك أن الغزو الثقافى، قد أصبح يمثل أخطر آليات الهيمنة المعاصرة على الذاتية الثقافية، وذلك من خلال العديد من الوسائط الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، التى تسيطر عليها الدول الكبرى، وتعمل على نشر ثقافة عالمية موحدة، تساهم فى هدم القيم والتقاليد والاتجاهات والتراث الحضارى للدول النامية، وخاصة عن طريق البث المباشر والإنترنت باعتبارهما أخطر منجزات الثورة التكنولوجية والإعلامية فى القرن الحادى والعشرين فالهيمنة الإعلامية تكمن خطورتها فى الرسالة الإعلامية التى تنتقل عبر الأجهزة، وما تحتويه من سلوكيات وأفكار ومعلومات وأحداث ووقائع واتجاهات لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه، ولا تتفق مع قيمه وعاداته، وما قد يسفر عنه من تغريب ثقافى أو سيطرة إعلامية وثقافية ومن ثمَّ، فلابد من الارتقاء والاهتمام بمستوى الرسالة الإعلامية لدى الشباب من حيث الشكل والمضمون، بما يحقق فعاليتها ووصولها إلى الجماهير بشكل

مؤثر، وتكون قادرة على التعامل مع التحديات الإعلامية الغربية، وذلك من خلال الأسس التالية.

١- الالتزام الكامل بأن يكون المضمون الإعلامى نابعاً من معايشة حقيقية للجماهير، ومعبراً عن آمالها وطموحاتها واحتياجاتها الواقعية.

٢- الحرص على أن يكون الإنتاج الإعلامى متميزاً من حيث الشكل والمضمون لدعم المنافسة العربية فى عصر الفضائيات والسماوات المفتوحة.

٣- إنَّ الاتصال فى الأساس هو جوهر الترابط فى المجتمع الإنسانى، فهو الحقل الشاسع لتبادل الأفكار والمعلومات بين البشر، ويمكن استخدام الرسالة الإعلامية لعدة أغراض ثقافية كأداة معرفة وتوعية، وتوجيه، وأداة ضبط للجماهير، وأداة تساعد على غرس القيم الدينية والاجتماعية الإيجابية، مع دعم حركتها حتى تسيطر على واقعها.

٤- إنَّ دور الرسالة الإعلامية فى التنمية الثقافية يحدده مقدار ومدى ما تحمل من مضمون وأهداف ثقافية.

٥- تقديم إنتاج إعلامى وثقافى متميز يؤكد على القيم والمفاهيم الإيجابية، وينجح فى مواجهة البث الثقافى والإعلامى الوافد عبر الأقمار الصناعية.

٦- الاهتمام باستخدام الأساليب الفنية المتطورة فى إنتاج البرامج مع تحقيق التنوع فى الأشكال البرامجية، وبما يتفق مع مضمون كل رسالة إعلامية وطبيعة الشبكات والقنوات المختلفة.

٧- الاستفادة من كافة معطيات العصر فى مجال التكنولوجيا الحديثة من أجهزة ومعدات متطورة لإتاحة أفضل فرص ممكنة لإنتاج الرسائل الإعلامية على أرقى المستويات التقنية المتاحة.

٨- العمل على ترسيخ قيمة احترام القانون وحقوق الآخرين، مما يحقق الأمن الاجتماعى ويساعد المجتمع على مواجهة العديد من القضايا والمشكلات التى تهدد استقراره وأمنه.

٩- التنسيق والتكامل بين وسائل الإعلام ووسائل الثقافة ومؤسسات التربية، بحيث تكمل وسائل الإعلام المهمات الثقافية والتربوية المطروحة، ودعوة المؤسسات الثقافية والتربوية، إلى مزيد من الاستفادة من وسائل الإعلام، وإعطائها دوراً أكبر فى عمليات التربية والتثقيف والتعليم.

١٠- التأكيد على أهمية تصحيح صورة الإسلام أمام العالم الغربى لإظهار سماحته وقيمه الإنسانية التى يشوهها الإعلام الغربى.

١١- الاهتمام بالمستوى الثقافى والفكرى للقائمين على العمل فى أجهزة الرقابة الإعلامية حتى يكون أداؤهم على مستوى عالى، وتأتى اختياراتهم رفيعة المستوى فنياً وقيمياً.

دور المؤسسات التربوية فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى

التربية لها دور هام فى حياة المجتمع، فهى ضرورة لبناء مجتمع آمن تسوده القيم والأخلاق الفاضلة، كما أنها عامل من عوامل التنمية الاجتماعية، فبواسطتها يصبح المواطن قادراً على أداء دوره ومسئولياته الاجتماعية، محافظاً على ذاته الثقافية، ممارساً لحقوقه وواجباته، قادراً على التفكير السليم والإبداع فى عصر العولمة ، وبذلك تُسهم التربية بمؤسساتها النظامية وغير النظامية فى تكوين المواطن الصالح المشارك فى عملية التنمية الشاملة فى المجتمع كما أن التربية لا تقف عند حد برامج التعليم المدرسى، وإنما تتعداه إلى كل شئ يُسهم فى تشكيل الفرد وإعداده للعيش فى مجتمع دائم التغير والتطور ومن ثمَّ، فإن المؤسسات التربوية غير النظامية يمكنها الإسهام بصورة فعالة، وأدوار متعددة فى تحقيق المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن الثقافى ، وذلك من خلال ما تقدمه من مشاركة اجتماعية تُسهم فى تحقيق الأهداف التربوية

المنشودة فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة وفيما يلي يتم تحليل أهم أدوار المؤسسات التربوية غير النظامية والمتمثلة فى الأسرة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية

التربية وتحقيق متطلبات الأمن الثقافى:

إنَّ التربية بشكل عام هى السبيل والطريق نحو تحقيق الأمن الثقافى ، وإقامته على إدراك للحقائق والمقومات اللازمة لثقافة موحدة قادرة على التصدى للتيارات المعادية والهدامة التى تعوق عملية التنمية فى المجتمع، حيث يتعاظم دور التربية فى بناء المجتمعات وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على تحقيق التنمية والنهضة الثقافية، إنطلاقاً من اهتمامها بالفرد باعتباره أساس كل إصلاح وتغير اجتماعى، وقد أصبحت التربية الوجه الآخر للتنمية، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية بمفهومها الشامل بمنأى عن التربية مهما توافرت الموارد الطبيعية، حيث يجب على أى مشروع نهضة أو تحديث أن يجد فى التربية وسيلة رغباته لأن التربية وحدها يمكنها أن تجعل المشروع الحضارى قوة نهضوية متأصلة فى عقول الأفراد ووجدان الأجيال المتلاحقة فالتربية هى العملية التى يمكن من خلالها تمكين الأفراد من المشاركة فى بناء الحضارة القائمة، وحيث أصبح العالم قرية صغيرة فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى، يتأثر كل فرد يعيش به الآن بثقافات وقيم مختلفة، فمن هنا

تظهر أهمية المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية فى مواجهة هذا الغزو الثقافى ولتحافظ على هوية المجتمع والتربية نسق ثقافى يهتم أول ما يهتم بتأصيل الهوية الثقافية، فهى تحافظ على الذاتية الثقافية للمجتمع وعلى هويته، وهو وسيلة المجتمع لاستمرار وجوده وتواصل أجياله، وهى التى تؤدى الدور الجامع للثقافة، فتنشئ فى نفوس الأجيال شعوراً عميقاً وحقيقياً بالانتماء والصدق فى الحفاظ على هذا المجتمع، وحماية حقوقه والدفاع عن قيمه، وحمل رسالته إلى الناس.

فالتربية تنقل التراث الثقافى إلى الأجيال المتتالية وتدربهم على المعاملات والعلاقات الاجتماعية والمهارات والخبرات والعادات والتقاليد وتنشر الأفكار السائدة فى المجتمع، فهى أداة المجتمع لتحقيق النمو الاجتماعى والثقافى السليم.

كما أن التربية هى أفضل وسيلة يمكن أن تحقق بها مصر أمنها فى القرن الحادى والعشرين، وأن تنطلق نحو المستقبل وآفاق التقدم والرقى، كما أنها لن تستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية فى الوقت الحاضر إلا من خلال التربية لمواجهة قضايا الإصلاح الاقتصادى، والزيادة السكانية والبطالة واحترام حقوق الإنسان، من خلال برامجها ومؤسساتها المختلفة فالإصلاح التربوى للتربية والمؤسسات المجتمعية يبدأ من المنظور الثقافى لأنه المحور الرئيسى الذى يمتد إلى قطاعات

عديدة فى المجتمع فهو المتضمن للقيم والغايات والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات وغيرها لكى نواجه تحديات العولمة الثقافية المعاصرة.

دور الأسرة فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى:

الأسرة هى المؤسسة الاجتماعية الأولى فى حياة الأطفال المبكرة حيث تمدهم بالخبرات والمهارات الجسمية، والاتجاهات الخاصة بحب التملك والسيطرة، واكتساب معظم الأولويات الضرورية مثل الآداب والذوق، والنمو اللغوى، وتكامل الشخصية، علاوة على ذلك نقل المعلومات والخبرات والقيم من جيل إلى جيل حتى تساعدهم على فهم العالم الخارجى والتفاعل معه حيث تعقد العلاقات وتشابكها فالأسرة هى الجماعة الإنسانية الأولى التى يتعامل معها الفرد منذ صغره، ويكون لها دوراً رئيسياً فى تعليم الفرد الحب والانتماء لمجتمعه، كما تساعده على تكوين أخلاقه وإكسابه العادات والقيم المتنوعة فى جميع مجالات الحياة وتعتبر الأسرة هى البيئة الاجتماعية، التى لها دوراً رئيسياً فى التنشئة الاجتماعية، حيث أن تقبل الوالدين للأبناء يكون له تأثير إيجابى على شخصياتهم ويساعدهم فى تقدير ذاتهم، ويجعلهم أكثر ثقة بأنفسهم، كذلك تعلم الأسرة الفرد دوافع الحب والانتماء، وتساعده على تكوين أخلاقه، وإكسابه العادات الاجتماعية فالأسرة كمؤسسة اقتصادية تساهم فى تنمية

الوعى الاقتصادى لدى الأبناء وخاصة فى مرحلة الشباب بالأعراف والتقاليد الاقتصادية وكذلك العمل على تشجيعهم على العمل والإنتاج، وإكساب الشباب مبادئ ربط التعليم بسوق العمل، مع الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية فى المعاملات الاقتصادية حتى لا تؤثر على مسيرة التنمية فى المجتمع المصرى فى ضوء التكتلات الاقتصادية المعاصرة، علاوة على ذلك تنمية الوعى لديهم بأهمية التكامل الاقتصادى العربى الذى يهدف إلى تكوين سوق عربية مشتركة لمواجهة الهيمنة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية المصاحبة للعولمة الاقتصادية، والذى سيقوم بدوره فى تحقيق الأمن الاقتصادى والثقافى والعسكرى للمجتمع المصرى فى ظل النظام العالمى الجديد.

دور وسائل الإعلام فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى:

يُقصد بالإعلام فن استقصاء الحقائق والمعلومات والأخبار ومعالجتها ونشرها على أوسع نطاق جماهيرى وفى الوقت الملائم من خلال وسائل الإعلام الحديثة والمتنوعة،ويقصد بوسائل الإعلام جملة وسائل الاتصال، المقروءة والمرئية والمسموعة كما يشير مفهوم وسائل الإعلام إلى كافة أوجه الأنشطة الاتصالية التى تستهدف تزويد الجمهور بالحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمشكلات بطريقة موضوعية بما يؤدى إلى خلق درجة ممكنة من الوعى والمعرفة

والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور والمتلقى للمادة الإعلامية وبما يُسهم فى تنوير الرأى العام فوسائل الإعلام من أهم وسائط التربية غير النظامية فى المجتمع ، لأنها من أكثر الوسائل انتشاراً لتعدد مصادرها المختلفة من خلال (الإذاعة- التليفزيون- الصحف والمجلات- المسرح- دور السينما- الإنترنت)، فهذه الوسائل المتعددة أدت إلى تميزها عن غيرها من وسائط التربية الأخرى وذلك بقدرتها على التأثير على وجدان ووعى المواطنين لما لها من جاذبية وإثارة لهم فوسائل الإعلام تهدف إلى الإقناع عن طريق بث المعلومات والأخبار والحقائق، والمساهمة فى تشكيل اتجاهات المواطنين من خلال تشجيعهم على ممارسة حرية التعبير عن الرأى، مع تنمية وعيهم بالقضايا المجتمعية المختلفة وذلك لتحقيق الأمن والانتماء والحب للوطن.

التغير فى دور وسائل الإعلام فى ظل النظام العالمى الجديد:

تثير العولمة فى الإعلام ووسائله فى العصر الراهن تغيرات عديدة فى نمط الحياة وفى القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية والهوية الثقافية وذلك من خلال السيطرة الإعلامية الغربية بأحداث التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الاتصالات،وهذه التغيرات تتمثل فى النقاط التالية:

١- الهيمنة الإعلامية الغربية ذات الطابع الأمريكى على وسائل الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فهذه الامكانيات الهائلة فى وسائل

الإعلام السمعية والبصرية والسلكية واللاسلكية التى جعلت العالم قرية كونية صغيرة، ساهمت فى إحكام السيطرة على المعلومات وتعميقها بالنسبة للثقافة الجديدة حتى تعتاد الشعوب عليها وعلى مشاهدتها، واتخاذها أسلوبا للحياة العصرية.

٢- سيطرة الشركات العملاقة على الإعلام الدولى، مما يجعله أسير فى أيدى قلة تقوم بتوجيه وتخطيط البرامج الإعلامية والمضامين الثقافية، والتى غالباً ما يكون ولائها للوطن الأم، ويزداد نفوذها حتى ينازع الدولة القومية فى حق السيادة الإعلامية.

٣- إنَّ عولمة الإعلام لا توفر حرية التبادل الثقافى، أى يتحكم فى قضائها الإعلامى قلة ممن يملكون الأموال والتكنولوجيا الحديثة، ويفرضون على الدول النامية ما يريدون بثه أو نشره، دون أن يتحقق حواراً ثقافياً متكافئاً.

٤- اتجاه وسائل الإعلام فى ظل العولمة إلى تعميق الاعتماد الاقتصادى الدولى المتبادل، وتشجيع الاتجاه نحو عولمة التجارة المدعمة عن طريق منظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، وهذا سوف يؤثر سلبياً على اقتصاديات الدول النامية، ويخلق تبعية اقتصادية غريبة ويقضى على الاقتصاد الوطنى للدول الصغيرة.

٥- تقليص دور الدولة- وخاصة الدول النامية- فى شغل فضائها الإعلامى، وحمايته من محاولة الاختراق الثقافى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى وذلك نظراً لضعف هياكلها التمويلية والفنية، وهذا سوف يسبب إضراراً بالدين والقيم والسلوكيات وبالأمن العام على المجتمع فهذه التغيرات التى طرأت على وسائل الإعلام المختلفة سوف تؤثر تأثيراً سلبياً خاصة على الأمن الثقافى ، لأن كل ما توجه وسائل الإعلام الغربية إلى الشباب مرتبط بالثقافة الغربية والعمل على طمس الذاتية الثقافية الوطنية، فهذا الأمر يُعظم من دور وسائل الإعلام المتعددة فى تحقيق المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر وتتحدد مهام وسائل الإعلام فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى لدى الشباب فى المحاور التالية:

وسائل الإعلام وتحقيق المتطلبات الدينية لتحقيق الأمن الثقافى

من خلال سهام وسائل الإعلام فى غرس العقيدة الدينية لدى الشباب وتنمية الوعى الدينى لديهم، وذلك من خلال ما تملكه من وسائلها المتعددة وخاصة من خلال التليفزيون أو الفضائيات أو الإنترنت الأكثر وسائل تأثيراً فى الشباب، وذلك عن طريق برامجها الدينية أو القنوات المتخصصة فى المجال الدينى حيث تعمل على غرس أصول العقيدة من خلال توضيح جوانب الدين ومحاوره كالعبادة والنمو الروحى والأخلاق

والقيم وغيرها من الأمور التى تغرس فى الفرد منذ صغره العقيدة السليمة التى يحمى بها نفسه من أى أخطار تستهدف أصول العقيدة أو وعيه الدينى بالمعلومات الدينية الغير صحيحة التى تعرضها وسائل الإعلام الغربية، ويتأثر بها الشباب وتهدد أمنه الثقافى فى جانبه الدينى الذى يعتبر أحد الأركان الرئيسية الذى يُسهم فى تحقيقه والحفاظ عليه فى ضوء الأخطار الموجه إلى الدين فى ظل العولمة والتغيرات المعاصرة.

وسائل الإعلام وتحقيق المتطلبات الاجتماعية لتحقيق الأمن الثقافى

حيث تعتبر وسائل الإعلام من أخطر المؤسسات الاجتماعية فى التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من معلومات مسموعة أو مقروءة أو مرئية تتضمن المبادئ والقيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع الذى يعيش فيه الفرد وتقوم وسائل الإعلام المختلفة بالإسهام فى التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال تعلم الفرد أنماط التفاعل الاجتماعى والتى تعكس السلوك الاجتماعى السليم فى المجتمع، كما تقوم أجهزة الإعلام فى ظل النظام العالمى الجديد بتزويد الأفراد وخاصة الشباب بالقيم والمعايير والعمليات الاجتماعية السائدة فى المجتمع، والتى تعمل على تحصين وحماية الشباب من الداخل ضد مظاهر الخطورة على الأمن فى أنواعه المتعددة كما يُنظر إلى تأثير وسائل الإعلام ودورها فى التنشئة الاجتماعية من

خلال ما تؤكده على الطبيعة الاجتماعية للقيم والمعايير السائدة فى المجتمع، كما يُمكن دور الإعلام ووسائله فى تحقيق الضبط الاجتماعى، حيث يركز هذا البعد عن أهمية الصراع بين الطبقات والجماعات فى المجتمع وعلى إمكانية تغيير الأوضاع فى الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تواجه مظاهر التخلف والجمود فى ظل التحديات والمخاطر التى تهدد أمن الوطن.

وسائل الإعلام وتحقيق المتطلبات السياسية للأمن الثقافى لدى الشباب وذلك على النحو التالى:تقوم وسائل الإعلام المختلفة بدور هام فى إكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة فى المجتمع وذلك من خلال:

١- نشر الثقافة الوطنية من تعميق صور أفراد المجتمع لدورهم فيه.

٢- المشاركة بدور واقعى فى صنع القرارات التى تدعم فكرة المواطنة الصالحة، وسمات المواطن الصالح فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة.

٣- تقديم المعلومات المتنوعة للشباب منذ صغرهم عن الحقوق والواجبات حتى يدرك هذه الحقوق والواجبات التى تمكنه من الحفاظ على هويته وذاتيته الثقافية،فوسائل الإعلام هى الأدوات التى تشكل الآراء والاتجاهات الجديدة للشباب فى عالم اليوم، حتى يصبحوا مواطنين صالحين مشاركين فى عملية التقدم فى المجتمع فالإعلام وأجهزته المختلفة يقدم المعلومات والاتجاهات والآراء المتنوعة التى تغرس فى

الفرد مواطناً يتصف بالتمسك بالدين والقيم والمثل العليا الأخلاقية، ومشاركاً فى كل القضايا السياسية فى المجتمع حتى يحافظ على ثقافته وانتمائه وولائه لوطنه فى ظل متغيرات عصر العولمة.

وسائل الإعلام وتحقيق المتطلبات الاقتصادية

لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب وذلك بان تشارك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب فى مصر من خلال برامج وكتابات وأفلام تحث المواطنين على التحلى بالقيم الاقتصادية الهامة كاحترام الملكية العامة ودفع الضرائب وتشجيعهم على الاستهلاك الاقتصادى، كما تحثهم على تفضيل السلع الوطنية على السلع الأجنبية وغيرها، وهذا سوف يساعد المجتمع على تكوين رأس المال الوطنى وتنمية الدخل القومى، والتغلب على معوقات التنمية البشرية فى المجتمع فوسائل الإعلام المختلفة تعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادى من خلال نشر الوعى الاقتصادى لدى الشباب الذى يتضمن غرس قيم اقتصادية مفيدة فى التنمية الاقتصادية كالادخار المفيد والاستثمار الأمثل لرأس المال العربى والأجنبى مع التمسك بقيم العمل مثل الإخلاص والدقة والإتقان فيه الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى تنمية الوعى الشباب بالمشروعات الاقتصادية الكبرى لكى يقف الشباب على حقيقة الاقتصاد الوطنى وإمكانياته، وكذلك توضيح

معنى الخصخصة ودور القطاع الخاص فى مجالات التنمية المختلفة، حتى يكون الشباب على وعى كامل بهذه المفاهيم والإجراءات الاقتصادية التى تنفذها الدولة فى ضوء التكتلات الاقتصادية والعالمية.

وسائل الإعلام وتحقيق المتطلبات الإعلامية

للأمن الثقافى من خلال ما يلى: يمثل الإعلام ومصادره المتعددة ركيزة أساسية فى تنمية الوعى بالموضوعات والقضايا والمعلومات فى مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولاسيما بعد انتشار الفضائيات والقنوات الإعلامية انتشاراً كبيراً، وذلك يتوجب على الإعلام العربى مواجهة الهيمنة الإعلامية الغربية التى تستهدف تزييف التاريخ وتشويه صورة الإسلام فى عقول الناس شرقاً وغرباً،والتضليل الفكرى وظهور التيارات المنحرفة،وهدم معالم القيم الأخلاقية، ولا يقف الإعلام موقف السلب معتمداً على الجعجعة المليئة بالاستنكار والشجب والرفض، وعليه أن يكشف عن حقيقة المواقف الظالمة التى تشرب بالشرعية الدولية وبحقوق الإنسان عرض الحائط على مرأى ومسمع كثير من الأمريكيين والأوربيين وبذلك يجب على وسائل الإعلام مواجهة هذا الاختراق الإعلامى الثقافى من أجل حماية الذاتية الثقافية، وتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب المصرى والعربى من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان والالتزام بأخلاقيات العمل الإعلامى فى

نفوس الإعلاميين، والعمل على إقامة قنوات فضائية عربية قادرة على الدفاع عن الأخلاق والدين، مع توضيح ذلك لثقافات الشعوب المختلفة، على أن يكون تقديم ذلك بلغات هذه الشعوب، وهذا سوف يؤدى بالشباب إلى تنمية وعيهم النقدى تجاه ما تعرضه وسائل الإعلام العالمية، واختيار ما يتناسب مع ثقافتهم، وقيم المجتمع الذى يعيشون فيه، وبالتالى سيكون له تأثيراً على تربية الشباب تربية لإعلامية سليمة فى ظل النظام العالمى الجديد.

ولاشك أن الاختراق الثقافى قد أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة المعاصرة، وهذا يفرض على الإعلام العربى بوسائله المتعددة مواجهة هذا الغزو الاختراق الإعلامى والثقافى من خلال النهوض بالإعلام العربى الملتزم بالثوابت الحضارية والتاريخية العربية عبر برامج عربية مشتركة تلتزم الدولة العربية بتنفيذها، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة فى مجال الاتصالات والأقمار الصناعية فى عصر العولمة والمعلوماتية حتى يتلائم مع طبيعة العصر الحديث والنهوض الحضارى العالمى.

رابعاً: دور الأحزاب السياسية فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى لدى الشباب.

ان أهم أدوار الأحزاب السياسية فى تحقيق المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، وذلك بعد عرض مفهوم الأحزاب السياسية وأهم وظائفها فى المجتمع المصرى والأحزاب السياسية من المؤسسات التى تلعب دوراً هاماً بالغ الأهمية إزاء القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع.

كما يقصد بالأحزاب السياسية: أنها مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق المبادئ التى يعتنقونها، ووظيفتها الوصول إلى السلطة أو التأثير على من فى السلطة، وتساهم فى صياغة الثقافة السياسية فى المجتمع من خلال برامجها ومبادئها، وعمليات التوعية السياسية التى تقوم بها ومن خلال المفاهيم السابقة يرى الباحث أن الأحزاب السياسية هى وسيلة تنظيمية لها برامج فى كافة القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تنمية وعى المواطنين بها، والمشاركة فى تنمية وتطوير المجتمع المصرى.

- وظائف الأحزاب السياسية :تقوم الأحزاب السياسية بوظائف متعددة فى المجتمعات ، من أهم هذه الوظائف:

١- التنظيم: حيث أن لكل حزب نظمه وقواعده التى تنظم العمل داخله، وأسس يتم فى ضوئها اختيار القيادات داخل الحزب وقبول الأعضاء

واتخاذ القرارات، وعلى المستوى الخارجى تتوقف فعالية الحزب على طبيعة العلاقة بين الحزب والجماهير، فكلما نجحت سبل الاتصال فى توصيل صورة الأهداف وطبيعتها، كلما تزايدت القاعدة التعاطفية من أعضاء الحزب أو مؤيدى الحزب من القاعدة الانتخابية، وينجح الحزب فى وظيفته كآلية انتخابية فى توفير اتصال دائم بين الناخبين وأعضاء الحزب.

٢- نشر الأيديولوجية بين الناخبين: حيث تعتبر الأيديولوجية أحد المكونات الأساسية للحزب السياسى، والأيديولوجية تعبر عن النسق الفكرى للحزب متضمناً المبادئ والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها والمنهج المتبع للوصول إلى الأهداف، وتختلف الأحزاب فيما بينها فى هذه الوظيفة، فهناك من الأحزاب من تلعب فيها الأيديولوجية دوراً رئيسياً، بينما نجد أحزاب أخرى تحتل الأيديولوجية فيها مركزاً ثانوياً، كما أن هناك من الأحزاب ليس لها أيديولوجية معينة، وكلما كانت الأيديولوجية من واقع ومشاكل الأوطان،ومست جوانبها المختلفة استطاعت الأحزاب أن تجد المناخ الملائم والتربة الصالحة للانتشار والدعم من قبل الجماهير.

٣- الوظيفة للوظيفة: حيث يُعد الوصول إلى السلطة أو على الأقل المشاركة فيها غاية كل حزب سياسى، تلك الغاية التى تتنافس من أجلها

الأحزاب السياسية المختلفة،وما أن يتحقق لأى حزب تلك الغاية والوظيفة التى يسعى إليها، يحاول أن يترجم أهدافه ومبادئه إلى برامج وسياسات تسعى بدورها إلى حل مشكلات المجتمع وتحقيق الصالح القومى وعلى ذلك، فالأحزاب السياسية لها وظائفها المتعددة فى المجتمع المصرى، من خلال نشر المبادئ والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها والوصول إلى السلطة عن طريق اخيار الشعب لمرشحى الحزب والتمثيل لهذا الحزب داخل البرلمان، وعليه أن يراعى الحزب الممثل من قبل الشعب تقديم توعية للمواطنين حول مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالطرق المبسطة التى تجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة فى تنمية مجتمعهم والقضاء على معوقات التطوير فى ظل متغيرات العصر الحالى، وخاصة المتغيرات الموجهة إلى ثقافة المجتمع المصرى فى ضوء العولمة الثقافية، والتى تستهدف كافة القضايا والمشكلات المجتمعية التى يُعانى منها المجتمع المصرى، وذلك بجعل لمؤسسات المجتمع المدنى كالأحزاب السياسية أدوار متعددة لتحقيق الأمن الثقافى ومتطلباته التربوية لدى الشباب فى مصر، وسيعرض الباحث لهذه الأدوار فى السطور التالية:

- دور الأحزاب السياسية فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى فى المحاور التالية:

(١) الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات الدينية لتحقيق الأمن الثقافى من خلال ما يلى:

تسهم الأحزاب السياسية فى تنمية وعى الأفراد الدينى وبناء شخصياتهم على أساس من العقيدة الدينية الراسخة، وذلك عن طريق إكسابهم المعلومات والمعارف والقيم المشتقة من الأديان السماوية المختلفة فى مراحل حياتهم المختلفة من المهد إلى اللحد، وهى بهذا تُسهم مع غيرها من مؤسسات المجتمع المصرى فى التربية الدينية للأفراد ومن هذا المنطلق تقع على الأحزاب السياسية مسئولية تحقيق المتطلبات الدينية اللازمة لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر، من خلال عقد المؤتمرات والندوات التى تعمل على ترسيخ العقيدة الدينية السليمة فى نفوس الشباب وذلك بهدف توجيه الشباب إلى الإيمان بالله واتباع أوامره ونواهيه، فيسلكوا السلوك الصحيح الذى يحميهم من الخطأ والانحراف فى ظل الثقافات الغربية الوافدة، كما يجب أن تهتم الأحزاب السياسية فى هذه الندوات والمؤتمرات بدعوة رجال الدين لنشر الوعى الدينى لدى الشباب فى مصر عن طريق تزويدهم بالمعلومات الصحيحة عن الدين وتصحيح الأفكار الخاطئة التى تعرضها القنوات الفضائية الغربية والتى

تؤثر على القيم الدينية فى المجتمع المصرى كما يجب على الأحزاب السياسية أن تنمى الوعى لدى الشباب بخطورة القضايا الدينية التى يتعرضون إليها والتى تهدد أمنهم العام والثقافى على وجه الخصوص كقضية الزواج العرفى والزنا وقصف المحصنات المنتشر بين شباب الجامعات المصرية،وكذلك القضية الهامة ألا وهى التطرف الدينى والتوضيح لهؤلاء الشباب أن الدين الإسلامى دين حب وتسامح وموعظة حسنة وتفاهم مع الآخرين، وأن يستدلوا على ذلك من سيرة الرسول وسير الشخصيات الدينية وكبار الصحابة بهدف الإقتداء بها فى العمل والسلوك فى حياتهم.

(٢) الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات الأخلاقية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر من خلال ما يلى:يمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بأدوار ثقافية هامة من أجل قيمة الشخصية الاجتماعية مثل أن تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالنواحى الأخلاقية للأفراد وتشجيعهم على التمسك بالقيم الأخلاقية كالصدق والتعاون والأمانة والمنافسة الشريفة وإنماء الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لذا فالأحزاب السياسية عن طريق تنظيم بعض الندوات أو المحاضرات أو عن طريق صحفها الحزبية، يمكنها القيام بدور ملموس فى إكساب الشباب الأخلاق والقيم الأخلاقية والتى هى مجموعة القواعد السلوكية فى الفكر والسلوك فى العلاقات

الاجتماعية، والتى بدورها تُسهم فى تحلى الفرد بالفضائل والمبادئ الأخلاقية كالصدق والأمانة والشجاعة وتحمل المسئولية وغيرها من الصفات التى تؤهل الشباب لمواجهة مشكلاته المتعددة فى الحياة، ويسلك من خلالها السلوك القويم الذى يحميه من الانحلال الأخلاقى والوقوع فى الذلل والخطأ فى ظل الغزو الثقافى الذى يهدد الأمن الثقافى فى جانبه الأخلاقى ومن ثمَّ، فإن الأحزاب السياسية بوسائلها المتعددة تسهم فى غرس القيم الأخلاقية التى تشكل سلوك الشباب فى مصر، وتجعله قادراً على تحمل المسئولية لمواجهة كافة التحديات الموجهة للذاتية الثقافية، حتى يصبح الشباب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيتحقق بذلك الأمن النفسى والدينى والثقافى له، ويعمل على صلاح مجتمعه وتقدمه فى ظل الانهيار الأخلاقى الذى يعانى منه العالم المتقدم.

الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات الاجتماعية لتحقيق الأمن الثقافى فى من خلال ما يلى:تُعد التنشئة الاجتماعية أحد موجهات التنشئة السياسية، والسلوك السياسى للفرد فى المجتمع هو أحد نتائج عملية التنشئة الاجتماعية التى يكتسب من خلالها الأفراد المعارف والقيم والمهارات والخبرات والقدرات التى تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين فى مجتمعاتهم ويمكن أن تقوم الأحزاب السياسية بدورٍ هام فى التنشئة الاجتماعية السليمة منذ الصغر بين الشباب عن طريق الندوات أو اللقاءات من قبل علماء الاجتماع والدين والسياسة أو إقامة

المعسكرات التى تدعو إليها الأحزاب السياسية، فكل هذه الوسائل تساهم من إكساب الشباب القيم والعادات والتقاليد واللغة والتراث التى تبناها المجتمع المصرى وتصبح الموجهات الأساسية لسلوك الشباب فى المجتمع الذى يعيش فيه ويكون حاملاً لثقافته وأميناً عليها، ومدافعاً عنها فى عصر تهديدات العولمة، الذى يستهدف تدمير الشخصية الاجتماعية منذ الصغر بالعادات والقيم الغربية كما تعتبر الأحزاب السياسية أدوات للتكيف الاجتماعى فى القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجهنا فى الحاضر والمستقبل، وتعمل على الإسهام بفعالية فى إيجاد الحلول المناسبة من أجل تطوير وتنمية المجتمع كما أن الأحزاب السياسية تقوم بتنمية وعى الشباب فى المجتمع المصرى بالعديد من القضايا والمشكلات المجتمعية وعلى رأسها حماية الشباب من التطرف الدينى، وتنمية الوعى بالمشكلة السكانية ومشكلة الأمية، والقضاء على البطالة من خلال القضاء على أوقات الفراغ لدى الشباب، بالإضافة إلى مشاركة الأحزاب السياسية فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعمل على إشراك الأهالى فى حل مشكلات التعليم المحلية.

وهكذا، فإن الأحزاب السياسية يمكن أن تقوم بدور ملحوظ فى تنمية الوعى بالمشكلات المجتمعية لدى الشباب فى مصر من خلال تنظيم بعض الندوات والمحاضرات التى تتناول المشكلات الهامة فى المجتمع المصرى والتى تمثل تهديداً واضحاً للأمن الثقافى لدى الشباب، وأهم هذه

المشكلات المشكلة السكانية والبطالة والإدمان والهجرة والتفكك الأسرى والأمية وتلويث البيئة وغيرها، مع العمل على توضيح أسباب كل مشكلة، واقتراح الحلول للتصدى لها بالتفكير العلمى والموضوعى، حتى يتم تحقيق الأمن والتنمية والإصلاح فى مصر فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة.

<u>الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات السياسية لتحقيق الأمن الثقافى</u> لدي الشباب من خلال ما يلى: تقوم الأحزاب السياسية بتنمية وإكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة، حيث يرى الباحث ترسيخ هذا المفهوم من خلال المحاولات الجادة لإصلاح الأوضاع الحزبية فى مصر وخاصة من الحزب الحاكم (الحزب الوطنى الديمقراطى) لتنمية الحس الوطنى فى ضوء التعديلات الدستورية التى اهتمت بقضية المواطنة كأحد الشروط اللازمة لقيام الدولة واستقرارها لأنها الملاذ الآمن لكل مصرى فى عالم اليوم، وترسيخ ثقافة المواطنة والالتزام والانتماء الوطنى من خلال المشاركة الحزبية التى تساعد على تنمية الوعى الوطنى بالإصلاح والتطوير وتدعم الفكر القادر على مواجهة الهيمنة والتغريب الثقافى، لكى يتم ترسيخ الهوية الثقافية فى عصر الانفتاح وسيادة الفضائيات بلا حواجز.

كما تُسهم الأحزاب السياسية بالدور الأكبر فى تدعيم وتنمية المشاركة السياسية لدى الشباب، فالمشاركة السياسية تعنى فى أوسع معانيها حق المواطن فى أن يؤدى دوراً فى صنع القرارات السياسية فى المجتمع العربى، وكلما كانت هناك تعددية حزبية داخل المجتمع المصرى، ساعد ذلك على تحقيق المشاركة السياسية الفعالة لكل المواطنين والقوى السياسية الموجودة داخل المجتمع فالأحزاب السياسية عن طريق ندواتها أو مؤتمراتها أو صحفها الحزبية تسهم فى تدعيم المشاركة السياسية لدى الشباب من خلال تزودهم بالمعلومات والمفاهيم السياسية كالدولة والأحزاب والسلطات التشريعية، كما تعمل على تنمية وعيهم بأهم القرارات والقضايا التى يُعانى منها المجتمع العربى حتى يصبح الشباب مواطنين صالحين مشاركين فى إصلاح هذا الوطن، وقد اهتمت بعض البحوث والدراسات بأهمية المشاركة السياسية والدور الكبير الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى تدعيمها

الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات الاقتصادية لتحقيق الأمن الثقافى

لدى الشباب وذلك على النحو التالى:إنَّ مسئولية تقدم المجتمع اقتصادياً تقع على عاتق كل مؤسسات المجتمع وهيئاته ومن فيها الأحزاب السياسية التى يتبنى كل منها سياسة اقتصادية واضحة المعالم تعبر عن أيديولوجيته، وتدعو لها من خلال وسائطها التربوية المتعددة كالصحف والمؤتمرات والندوات والإذاعة والتليفزيون، وجميعها يمكن أن تنهض

بتنمية الوعى الاقتصادى للأفراد وتربيتهم تربية اقتصادية تقوم المجتمع إلى التقدم وتجعله يشق طريقه الصحيح فى الحياة المعاصرة فالأحزاب السياسية يمكن أن تساهم بدورٍ فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب من خلال وسائلها المتعددة كالندوات والمؤتمرات التى تدعى لها الخبراء والمتخصصين فى الاقتصاد، بحيث يُعرض للشباب فى هذه الندوات المعلومات الاقتصادية عن الاقتصاد العربى، والقيم التى ينبغى أن يتمسك بها الشباب كالادخار وأهمية العمل والدقة والإتقان فيه،وكذلك المحافظة على المال العام من الإهدار، والعمل على ترشيد الاستهلاك فى مختلف مظاهر الحياة، علاوة على ذلك قيمة وعى الشباب المشكلات الاقتصادية التى يُعانى منها المجتمع وضرورة مواجهتها من خلال المشروعات الاقتصادية العملاقة كتوشكى وشرق العوينات وتعمير الصحراء وغيرها من المشروعات التى تسير على طريق الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى ظل العولمة الاقتصادية والاقتصاد الحر المنفتح على العالم، فكل ذلك يعمل على تحقيق أمن اقتصادى لدى الشباب فى مصر الذى يترتب عليه أمن اجتماعى وثقافى يحميهم من الغزو الاقتصادى الغربى الذى يتبعه غزو ثقافى يهدد الاستقرار والأمن القومى ويمكن أن تقوم الأحزاب السياسية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى بدعم القيم الإيجابية التى تتطلبها طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى، والعمل على تطوير قيم العمل المنتج وذلك من خلال

العمل على ربط المجتمع المحلى بسوق العمل ومتطلباته فى العصر الحالى وتقديم المعلومات اللازمة عن سوق العمل فى.

<u>الأحزاب السياسية وتحقيق المتطلبات الإعلامية لتحقيق الأمن الثقافى</u> وذلك على النحو التالى: تمتلك أغلبية الأحزاب السياسية فى مصر صحفاً حزبية تعتبر فى مضمونها عن الأفكار والآراء والأهداف التى يسعى كل حزب إلى تحقيقها فى المجتمع من خلال إصدار هذه الصحف التى تعتبر الوسيلة الإعلامية الناطقة باسمها.

خامساً: دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى لدى الشباب :تقوم الجمعيات الأهلية بوظائف وأعمال متعددة فى المجتمع المصرى، منها:

١- تقوم الجمعيات الأهلية بالعمل على تحسين التعليم من خلال تطوير المناهج التعليمية والمشاركة فى تضمينها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعلومات عن عمل المنظمات الدولية.

٢- الإسهام فى إنشاء مدارس الفصل الواحد وذلك لمعالجة ظاهرتى عدم الالتحاق والتسرب من التعليم.

٣- تسعى الجمعيات الأهلية إلى عمل ندوات تثقيفية بشأن المشكلات التى تواجه الأسرة المصرية كالزواج المبكر وتنظيم الأسرة والتفكك

الأسرى، بالإضافة إلى إقامة العديد من مراكز الخدمات الصحية للطفل والمرأة.

٤- تقوم الجمعيات الأهلية ضمن جهودها التربوية بالعمل على تطوير برامج الهيئة القومية لمحو الأمية لتضمن استمرار تعليم الكبار إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسى.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية بالتعاون مع دور العبادة والمنظمات النقابية ونوادى الشباب وغيرها من المنظمات إلى فتح فصول تقوية للتلاميذ غير الإداريين من الفقراء، وذلك لدعم جهود التعليم وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر المصرية الفقيرة.

<u>- دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق متطلبات الأمن الثقافى</u>

ويتضح ذلك الدور فى المحاور التالية:

(١) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات الدينية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب من خلال ما يلى:حيث تسهم التنظيمات الاجتماعية كالجمعيات الأهلية فى تنمية الشعور بالمسئولية من خلال جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس فى ضوء ما شَرع الله سبحانه ومراقبته فى السر والعلن، كذلك لا بديل أمام هذه- الجمعيات الأهلية- سوى التمسك بالقيم الدينية لتربية أبناء هذه الأمة على الالتزام وما

يصاحبه من حرية فى حدود مسئوليات يُربى عليها الفرد والجماعة والمجتمع.

(٢) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات الأخلاقية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب من خلال ما يلى:حيث يرى محمد الأصمعى محروس أن المدخل الرئيسى فى تنمية جوانب الحرية والشعور بالمسئولية يكمن فى تنمية الوازع الدينى والأخلاقى لدى الإنسان، فلو اهتمت التنظيمات الاجتماعية والمهنية مثل الجمعيات الأهلية بتنمية القيم الأخلاقية لدى أعضائها، لأوتى الإنسان جوانب الرشد والقدرة على ممارسة الحرية ومحاسبة نفسه على عمله ومن ثمَّ، يكون أول ما يجب على الجمعيات الأهلية القيام به عن طريق اللقاءات أو الندوات أو المحاضرات التى تنظمها هذه الجمعيات، هو مساعدة الشباب على التمسك بالأخلاق والتربية الأخلاقية عن طريق إكسابهم السلوكيات والقواعد والمبادئ الأخلاقية التى يسيرون عليهم فى علاقاتهم مع الآخرين، ويكونوا من خلالها قادرين على المشاركة فى حل الكثير من المشكلات الأخلاقية التى يتعرضون لها وخاصة فى ضوء التهديدات التى يتعرض لها الشباب من مظاهر الغزو الثقافى التى تستهدف الشباب فى قيمه وأخلاقه، ومن ثمَّ، يصبح الشباب قادراً على تنمية جوانب الحرية والشعور بالمسئولية فى إطار القيم الدينية والأخلاقية وصولاً إلى الالتزام فى طاعة أوامر الله والبعد عما نهى عنه، وبالتالى سوف يصبح الشباب قادرين على تحقيق

الأمن والأمان لهم ولمجتمعهم، مساهمين فى عملية التنمية والتطوير والتقدم للمجتمع.

فالجمعيات الأهلية بوسائلها المتعددة تجعل الشباب قادراً على التمسك بالأخلاق وضرورة التربية الأخلاقية وتنمية القيم الأخلاقية فى مواجهة كل ما يشاهده من القنوات الفضائية أو شبكات الإنترنت وغيرها، من أمور منافية للقيم والأخلاق والعادات والتقاليد فى المجتمع المصرى، ويكون للشباب المقدرة على التعامل معها على أحسن وجه بما يتفق مع الدين والأخلاق والأعراف السائدة فى المجتمع، وبما يحقق الأمن الثقافى لديهم فى أجواء ثقافية عالمية تسودها الهيمنة والتبعية للغرب.

(٣) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات الاجتماعية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب وذلك على النحو التالى: تشارك الجمعيات الأهلية بدورٍ هام فى تربية وتنشئة الشباب تنشئة اجتماعية سليمة منذ الصغر، حيث عن طريق ندواتها أو محاضراتها يمكن أن تساهم بفعالية فى إكساب الشباب الخبرات والمهارات الاجتماعية، وتغرس فيهم البعد الثقافى والاجتماعى الذى يميز المجتمع العربي عن غيره من المجتمعات الأخرى.

(٤) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات السياسية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب وذلك من خلال ما يلى:تُسهم الجمعيات الأهلية فى

مصر بدورٍ كبير فى إكساب الشباب معايير المواطنة الصالحة، وتنمية المشاركة السياسية لديهم وذلك من خلال:

١- إقامة حلقات نقاش أو نماذج اجتماعية مصغرة، يتوفر لأعضائها الحضور قدر من الحرية فى توجيه الأسئلة والحوار فى الجوانب السياسية فى المجتمع.

٢- إقامة برامج تدريبية للأطفال والشباب على كيفية ممارسة المواطنة الصالحة والديمقراطية وذلك من خلال تعريفهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تجاه أنفسهم ووطنهم.

٣- بث نشرات إعلامية تشجع الشباب على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة فى المجتمع.

٤- المساهمة بالأعضاء فى حضور الاجتماعات البرلمانية أو المحلية، بحيث يشعر الشباب بأهمية مشاركته السياسية فى عملية صنع اتخاذ القرار السياسى والقضايا العامة الأخرى.

٥- مشاركة الجمعيات الأهلية فى حملات دفاعية تحفز على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة فى ظل قضايا التحول الديمقراطى والتغير السياسى، وبيان مدى ارتباطها بالمسار التنموى والبيئة الاقتصادية.

(٥) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات الاقتصادية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب فى مصر وذلك على النحو التالى:

حيث يمكن أن تقوم الجمعيات الأهلية بدورٍ هامٍ فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب فى مصر من خلال تعريف الشباب بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى من خلال الخصخصة والاستثمار وإلقاء الضوء على القيم الأخلاقية للعمل فى ضوء المتغيرات الدولية، والتى تستلزم المشاركة فى عملية التنمية فى المجتمع فالجمعيات الأهلية يمكن أن تساهم من خلال الندوات أو المؤتمرات أو وسائل الإعلام الخاصة بها فى تنمية الوعى الاقتصادى لدى الشباب من خلال تعريفهم بالمشروعات الاقتصادية كتوشكى وشرق العوينات، وكذلك برنامج الخصخصة فى المرحلة الراهنة وأهميته للاقتصاد المصرى، وما نتج عنه من آثار سلبية، والعمل على تشجيع الاستثمار المفيد، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المشكلات الاقتصادية التى تواجه المجتمع المصرى وعلى رأسها البطالة والاستهلاك فى مظاهر الحياة المتعددة، فكل ذلك يؤدى إلى تهديد للأمن الثقافى لدى الشباب.

(٦) الجمعيات الأهلية وتحقيق المتطلبات الإعلامية لتحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب وذلك على النحو التالى: تعتبر الوسيلة الإعلامية فى الجمعيات الأهلية كأحد مؤسسات المجتمع المدنى وسيلة تثقيفية هامة فى

تنمية وعى الجماهير بالجوانب العقيدة والتراثية وتأصيل القيم الاجتماعية بما يحقق استقرار اجتماعى فى ربط الأفراد بالمجتمع، كذلك تنمية الوعى لدى الشباب بالنظم السياسية والاقتصادية والعمل على ربط المجتمع بسوق العمل ومتطلباته.

ويجب على الجمعيات الأهلية التوسع فى إصدار الصحف والمجلات أو النشرات أو الإعلانات فى وسائل الإعلام المختلفة، من أجل تنمية الوعى الإعلامى لدى الشباب وتربيتهم تربية إعلامية سليمة تستهدف تقديم المعلومات المتصلة بكافة جوانب المجتمع الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى أسلوب مباشر وبلغة مبسطة، بحيث يتمكن الشباب من خلالها المحافظة على هوية المجتمع وذاتيته الثقافية فى ظل التبعية الإعلامية للغرب، حتى يتم تحقيق الأمن الثقافى لدى الشباب والمشاركة فى تنمية وتطوير المجتمع كما ينبغى أن تهتم الجمعيات الأهلية بمستوى الرسالة الإعلامية فى وسائل إعلامها، وما تحتويه هذه الرسالة من حيث الشكل والمضمون على معلومات أو قيم أو أفكار تتناسب مع طبيعة المجتمع الغربى، ومعبرة عن آمال وطموحات الشباب فى مستقبل أفضل، عاملة على غرس القيم الإيجابية فى نفوسهم، حتى يكونوا قادرين على مواجهة الغزو الثقافى الغربى كما يجب على إعلام الجمعيات الأهلية توجيه اهتمامه إلى التركيز على تحقيق التعاون الإعلامى العربى، بما له أهمية فى تقديم التوعية المستمرة بالقضايا

والمشكلات العديدة التى تعانى منها الأمة العربية، والعمل على بذل الجهود لمواجهة هذه القضايا بشكل يحمى الشباب العربى من خطر الإعلام الغربى الموجه إلى الهوية العربية وأمنها القومى.

صناعة الثقافة ومقدمات الأمن الثقافي

إذا جاز لنا ان نقترح تعريفات واسعة ومتعددة لمفهوم الامن الثقافي فإننا نضع انفسنا امام غابة من علاقات المفاهيم الفكرية التي تقترح وجهات نظر متعددة للامن الثقافي بمستوياته النظرية والاجرائية، وعبر ما تقترحه من قراءات واسعة اذ ان هذه القراءات ستحمل كموجّه منهجي،

ان نمط الثقافة المهيمن لا علاقة له باقناع الناس بقدر ما يثيره من مخاوف وخضوع، وتقديس الايديولوجيات ويضع هذا النمط شروط القهر لتحديد الأمن وهذا الامن هو المعول عليه في انتاج العلاقة العميقة والمؤثرة مع الدولة والمجتمع، فكلنا يعرف ان الدولة الاستبدادية العراقية قد احتكرت الصناعة السياسية والاقتصادية وكل مظاهر العنف والايديولوجيا، وفرضت من خلالها مجموعة مهيمنات على انتاج الخطاب الاعلامي والثقافي الذي بات جزءا من مفهوم امن السلطة الخاضع لمعاييرها وتوجهاتها الايديولوجية ومع انهيار النظام الاستبدادي للدولة انهارت معه الاشكال المعقدة للمهيمنات المركزية،

والـذي اتـاح لاشـكال مـن البنـى الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والثقافية الهامشية الظهور

ان صناعة الثقافة ترتبط اساسا بمفهوم الامن الثقافي بقدر ما ترتبط بـأمن الجماعات السياسية والحزبية والدينية التي بدت فاعلة في اطار الدولة الجديدة، وهذا بلا شك يشكل خطورة على مبدأ السياسات الحاكمة للدولة وعلاقتها مع منظومات التربية والتعليم والاقتصاد والامن، اذ ان التشتت في صناعة ثقافة الدولة يعني افقار هذه الثقافة في ان تكون فاعلة في اثراء قيم وتوجهات التنمية البشرية وفي اثراء قيم الذات المواطنة والذات المولدة.

فلقد افرز المجتمع العراقي بعد انهيار الاستبداد السياسي اشكالا سيئة للادارة والنظام الاجتماعي تمثلت في صعود العصبية القبلية، والبنية العقائدية، وطبيعة الاستئثار لتأمين الموارد وطبعا صعود قوى هذه البني يعني تهديد الدولة المدنية ، والتمهيد لصناعة جماعات مهيمنة وحروب بين اتجاهات وثقافات مختلفة ولعل مواجهة هذه القوى هو اكثر مسئوليات القوى الجديدة التي تسعى الى ابراز قوة العقل السياسي من خلال ما كان قد طرحه المفكر محمود امين العالم الذي اشار الى ان قضية تجديد آليات العقل السياسي تكمن في تحويل القبيلة الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحويل الغنيمة او الاقتصاد الريعي الاستئثار بالمال العام الى اقتصاد انتاجي يمهد للتنمية، وتحويل العقيدة الى صناعة رأي ٠

ان صناعة الثقافة هي اكثر المقدمات تأثيراً في صناعة الامن، لان صناعة الثقافة تعني تفكيك المركز القديم وتفريغه من قواه القهرية مقابل ابراز قوى متعددة لها توصيفاتها وهوياتها وحقوقها في المشاركة في النظام العام، ولكن ضعف الدولة وضعف الكفاءات المسئولة عن صناعة الثقافة المدنية كثيرا ما يعيد انتاج علاقات مشوهة تترك آثارها السيئة على البنية الثقافية واضعاف قدرتها عن التعبير عن وجودها، واخضاعها لسياسات قد تعيد صناعة الثقافة الى سلطة مراكز اخرى ترتبط بقوى إرهابية

obeikandl.com